"توصيف أدوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية للتعامل مع المشكلات الاسرية من منظور العلاج الاسري"

Description for social workers roles at Sharia Courts to deal with family problems from the perspective of family therapy

دكتوره

أمل بنت فيصل مبارك الفريخ

أستاذ خدمة الفرد المساعد ووكيلة كلية الخدمة الاجتماعية للشؤن التعليمية

مشكلة الدراسة:

يمر العالم اليوم بسلسلة كبيرة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لا شك أن لها تأثيراً على المجتمعات بعامة (عفيفي،٢٠١١: ١١١). والمجتمع السعودي بخاصة. ففي العقود الثلاث الأخيرة تعرضت الأسرة السعودية لمشكلات عديدة نظراً لما تعرض له المجتمع من تغيرات كبيرة، كان أبرز نتائجها حدوث مشكلات عديدة، منها تأخر سن الزواج، ومشكلات التعامل بين الزوجين، وصعوبات التربية، وصراع الأدوار، والطلاق...الخ (الرومي والصائغ،٢٠٠٤: ٣٧).

وهو ما أشارت إليه دراسة الهزاني(١٩٨٦م) من أن من أهم عوامل الطلاق في المجتمع السعودي طريقة الزواج، ووجود علاقة بين الطلاق والمهنة.

وأكدت عليه دراسة شلبي(١٩٨٧م) بأن المجتمع السعودي شهد الكثير من التحول الاجتماعي الذي أثر على الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية ومنها الطلاق.

كما حددت دراسة العبد الجبار(١٩٨٩م) الأسباب المؤدية للطلاق، وهي: الضغط من قبل عائلة الزوج، عدم النضج الانفعالي لدى الزوجين، سوء معاملة الزوج لزوجته، ظاهرة الأخوة، أي أن الزوجة تسكن مع عائلة الزوج ويكون لديه أخوة، الخيانة الزوجية، الخلفية الأسرية لعائلة الزوجة.

وأضافت دراسة الفيصل(١٩٩٠م) بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، ومنها أن المطلقات بصفة عامة أصغر عمراً من المطلقين.

وأشارت كذلك دراسة الخطيب(١٩٩٢م)، إلى المتغيرات البنائية التي ترتبط بظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية، وأسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي.

وهدفت دراسة استنبولي(١٩٩٥م) إلى التعرف على أنماط المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومدى معاناة الأسرة منها، وأيضا مدى تأثيرها في التوازن الأسري حسب معاناة الأسر.

كما هدفت دراسة الحنطي(١٩٩٨م) إلى معرفة مشكلات التوافق الزواجي الشائعة لدى الأسرة السعودية خلال الخمس سنوات الأولى للزواج.

وحصرت دراسة العامر(٢٠٠٠م) أهم التحديات الثقافية والمقومات والأسس الإسلامية اللازمة للبناء الأسري، وأهم العوامل المؤثرة على التوافق بين الزوجين واستثمارها إيجابياً في توفير التوافق في مناخ إسلامي متميز، وأهم معوقات التوافق بين الزوجين.

كما هدفت دراسة العقيل(٢٠٠٤م) إلى التعرف على حجم ظاهرة في المجتمع السعودي، والأسباب التي تؤدي إلى الطلاق من كلا الطرفين.

كما أكدت دراسة الجهني(٢٠٠٧م) على أن أكثر الخلافات الزوجية شيوعاً في المجتمع السعودي هي الخلافات المتعلقة بطريقة التعامل بين الزوجين.

وتوصلت دراسة البكري(٢٠٠٧م) إلى أن من عوامل نجاح القاضي في الحد من المنازعات الأسرية ضرورة توفر التشريعات للحد منها، والتدريب والتأهيل في مجالات الإصلاح الأسري، والاستعانة بأهل الخبرة.

لذا ظهرت الحاجة إلى محكمة الأسرة ووجود الخدمة الاجتماعية كمهنة بها، حيث يكون دور الأخصائية الاجتماعية بمثابة الوسيط الذي تلجأ إليه المرأة بما يحفظ حياءها وسترها، وتتولى الأخصائية الاجتماعية دراسة الحالة وإعداد تشخيص اجتماعي، ومن ثم عرض ما توصلت إليه على القاضي للنظر فيه _إذا لزم الأمر_. (الغريب،٢٠١١: ١٤)

ومما ما أكدت عليه دراسة (القعيب ،٢٠٠١: ٩) في تحديد دور الأخصائي والأخصائية بدورهما مع الرجل والمرأة من خلال جلسات لبحث المشكلة وبيان آثارها.

وهو ما توصلت إليه دراسة الجعفراوي (٢٠٠٣) من أن الأخصائي الاجتماعي الموجود في المحاكم يحتاج إلى (المعارف، والمهارات، والقيم، والأساليب التدريبية اللازمة لزيادة أدائه المهني).

كما أشارت دراسة داود (٢٠٠٤ إلى الأسس المهنية التي يجب توافرها في الأخصائي الاجتماعي في محكمة الأسرة ومنها (الأسس المعرفي والأسس القيمية والأسس المهارية).

وتوصلت دراسة احمد (٢٠٠٥م) إلى أن أكثر المعوقات التي تعوق الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين.

واستهدفت دراسة البسيوني (٢٠٠٥م) تقييم القانون بشأن محكمة الأسرة على المستوى النظري، والتعرف على الآثار التي يمكن أن تنجم عن تطبيق هذا القانون، وتقديم تصور مقترح لمواجهة آثار التطبيق لزيادة الانتفاع بقانون محكمة الأسرة،

وأوضحت دراسة موسى (٢٠٠٦م) وجود مشكلات أسرية قبل الطلاق مثل مشكلة العنف الأسري، والتفكك الأسري، ...الخ، وأخرى مشكلات أسرية بعد الطلاق مثل مشكلات النفقة للزوجة والأبناء، ومشكلة تربية الأبناء والحضانة، ومشكلة رؤية الطفل، ومشكلة مسكن الزوجية.

وهدفت دراسة الحولي وأبو مخدة (٢٠٠٧م) الى التعرف على دور المحاكم الشرعية في الحد من الطلاق.

وحاولت دراسة شحاتة (٢٠٠٧م) تحديد مستوى ممارسة الأخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة في تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة.

وهدفت دراسة الخرجي (٢٠٠٧م) معرفة وجهة نظر القضاة في المحاكم الشرعية نحو استحداث وحدة الخدمة الاجتماعية داخل المحاكم الشرعية ومعرفة الأدوار والمهام التي يجب أن تقوم بها.

وأوضحت دراسة الدهيمان (٢٠٠٩) كيفية المساهمة المهنية للخدمة الاجتماعية في إصلاح ذات البين بمحكمة الضمان والأنكحة من وجهة نظر المتخصصين الأكاديميين.

وذلك باستخدام العديد من النماذج مثل نموذج العلاج الاسري والذي يعتمد على أساليب فنية متعددة على كافة المستويات بما فيها ذلك المستوى العاطفي والفكري. (سالم،١٩٩٧: ٣٠٥)؛ فضلاً عن مواجهة مشكلات أسرية منها مشكلة الاغتراب الزواجي ومشكلات النزاعات الزواجية. (عبد السلام: ٢٠٠٤، ١٦)

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل التالي:

" ما الأدوار المهنية (الوقائية والعلاجية) للأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية للتعامل مع المشكلات الاسرية من منظور العلاج الاسري؟".

أهداف الدراسة:

١. **تحديد الأدوار المهنية الوقائية للأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية من منظور العلاج الأسري.**
٢. **تحديد الأدوار العلاجية للأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية من منظور العلاج الاسري.**
٣. **التوصل الى مقترحات لتفعيل أدوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية.**

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الاجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما الأدوار المهنية للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع المشكلات الأسرية بالمحاكم الشرعية من منظور العلاج الأسري؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

١. **ما الأدوار المهنية الوقائية للأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية من منظور العلاج الأسري؟**
٢. **ما الأدوار العلاجية للأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية من منظور العلاج الاسري؟**

التساؤل الثاني: ما المقترحات لتفعيل أدوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية؟

التساؤل الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات مفردات عينة الدراسة باختلاف متغيرات الدراسة؟

أهمية الدراسة:

أ-الأهمية النظرية:

اهتمام المملكة العربية السعودية بهذا الموضوع ويتمثل الاهتمام من خلال أنشطة الوزارات والهيئات في عقد المؤتمرات والملتقيات والندوات وورش العمل. مما يعني أن هذه الدراسة سوف تثري المكتبة العربية في هذا الجانب -بإذن الله-، وذلك بسبب قلة المراجع والأدبيات المرتبطة بتوصيف الأدوار المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في المحاكم الأسرية من منظور العلاج الاسري.

ب-الأهمية العملية: ركزت هذه الدراسة على الأدوار المهنية الوقائية والعلاجية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية في المجتمع السعودي والتوصل لمقترحات لتفعيل أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في المحاكم الشرعية وهو مالم يتم تناوله في الدراسات السابقة.

التعريف بمصطلحات الدراسة:

أولاً: مفهوم الدور المهني Professional Role:

هو مجموعة السلوكيات أو النشاطات المحددة التي ينتظر من الفرد القيام بها في موقف معين. ويرى بارسونر أن الدور هو أفعال الشخص أثناء علاقاته مع الآخرين ضمن النظام الاجتماعي، وأن تقسيم العمل في النظام الاجتماعي أدى إلى تعدد الأدوار وتباينها، وتكون كل مجموعة من هذه الأدوار المتخصصة المترابطة نظاماً معيناً في البناء الاجتماعي، وتكون هذه الأدوار مرتبطة وظيفياً وذات أهداف مشتركة (الجهني،٢٠٠٦: ١٨).

كما يقصد به "تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين لمعارف ومهارات وقيم الخدمة الاجتماعية في المحاكم للعمل مع مختلف أنساق التعامل المستفيدة من تلك المحاكم (الزوج، الزوجة، الأبناء، المحيطين بالأسرة، والمؤثرين، منظمات رعاية الأسرة). بالتعاون مع التخصصات الأخرى (القضاة، الأخصائيين النفسيين) لتحقيق أهداف وقائية وعلاجية وتنموية لإرشاد الأسر ومساعدتها على تسوية نزاعاتها ودياً حفاظاً على كيانها وتحقيق الاستقرار المعيشي للأسرة كوحدة اجتماعية متماسكة". (الرومي، الصائغ،٢٠٠٤: ١٠)

كما عرف الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في المحاكم بأنه: المسؤوليات والأعمال التي يؤديها الأخصائي الاجتماعي بصفته خبيراً في المحاكم، مستخدماً الأساليب العلمية والمهارات والقيم المهنية لمساعدة الأسر في منازعاتها المرتبطة بمسائل الأحوال الشخصية، وتبصيرها بجوانب تلك المنازعات وآثارها وعواقب التمادي لتسويتها ودياً في ضوء قواعد العمل بتلك المحاكم في إطار تعاونه مع فريق العمل القضائي والنفسي حفاظاً على استقرار كيان الأسرة (علي،٢٠١١: ١٦).

وتتبنى الباحثة مفهوم الادوار المهنية إجرائياً في الدراسة الحالية بأنها: تلك الأدوار المهنية التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون بالتعاون مع فريق من المتخصصين والمشرفين في المحاكم من خلال سلسلة الأدوار المهنية العلاجية والوقائية بهدف التعامل مع المشكلات الاسرية من منظور العلاج الاسري وتتمثل تلك الأدوار في (دوره كوسيط- دوره كمنسق-دوره كمصلح أو حكم - دوره كمدافع- دوره كميسر- دوره كمعالج- دوره كمساعد- دوره كمستشار- دوره كخبير- دوره كمقدم خدمات- دوره كمعلم- دوره كمحلل- دوره كمُقيّم- دوره كباحث وجامع بيانات). (للاستزادة انظر: سليمان،٢٠١١: ١٩، وعلي،٢٠١١: ١٦)

ثانياً: مفهوم المشكلات الأسرية:

تُعرف المشكلة الاسرية بأنها "حالة من الاختلال الداخلي والخارجي التي تترتب على حاجة غير مشبعة للفرد في الأسرة أو للأسرة ككل، بحيث يترتب عليها نمط أو مجموعة أنماط سلوكية تتنافى مع الأحداث المجتمعة ولا تسايرها". (السروجي،٢٠٠٩: ٣١٧)

كما أنها" شكل من أشكال عدم الاستقرار الزواجي أو عدم اتفاق الزوجين، أو بين أحد منهما، أو الأبناء مما يؤثر تأثيراً سلبياً في شبكة العلاقات الأسرية". (مبروك،٢٠٠٨: ٩٦)

ويمكن تعريف المشكلات الأسرية على أنها: عرض من أشكال الأداء الاجتماعي الذي تكون نتائجه معروفة إما للفرد كعضو في الأسرة، أو للأعضاء الآخرين فيها، أو للأسرة ككل أو للمجتمع، أو لهؤلاء جميعاً، ونتيجة لذلك فإن المجتمع يعهد لهيئاته ومؤسساته المعنية مسؤولية القيام ببرنامج تأهيلي مؤثر وفعال يوجه الأسرة والمجتمع (عفيفي،٢٠١١: ٢٢٩).

وتعرف الباحثة المشكلة الأسرية في الدراسة بأنها: بعض المشكلات الأسرية التي تستدعي تدخل مهني مثل: النزاعات الزوجية، والتفكك الأسري، وسوء التوافق الأسري، وحالات الطلاق والعنف والإيذاء، وغيرها من المشكلات الأسرية والتي تستوجب استخدام الأخصائي الاجتماعي للأدوار المهنية للتعامل معها.

ثالثاً: مفهوم العلاج الاسري:

يعرف العلاج الاسري بأنه أسلوب مخطط يركز على التدخل في نواحي سوء التكيف الاسري وهو يهدف الى تحسين التوظيف الدينامي للأسرة كوحدة كلية. (عبد الغفار:٢٠٠٠، ١٠)

كما يعرف بانه منهج علاجي متعدد الأساليب والاهداف يعيد الأمور الى أوضاعها الصحيحة ويعمل على إعادة الاتصالات والتفاعل الإنساني بين افراد الاسرة على كافة المستويات بما في ذلك المستوى العاطفي والفكري. (سالم:١٩٩٧، ٣٠٥)

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية لباركر(١٩٩٩)العلاج الاسري بانه ذلك التدخل بواسطة الاخصائيين الاجتماعيين المهنيين أو المعالجين الاخرين المتخصصين في العلاج الاسري مع أعضاء الاسرة الذين يعتبرون محور لاهتمام المعالج كوحدات فردية وكنموذج لمدخل يركز على النسق الكلي للفرد ،والانماط الشخصية الداخلية ،وانماط الاتصال كما يهدف الى الاهتمام بالقيام بالأدوار والمسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين أعضاء الاسرة ،كما يشجع على السلوكيات التوافقية بين أعضاء الاسرة ،ويركز المعالج الاسري فيه على الاتصال بنوعية اللفظي وغير اللفظي في الوقت الحاضر ،ويركز أيضا على مفهوم(هنا و الان)اكثر من تركيزه على تغيير تاريخ المشكلة الاسرية وذلك باستخدام تكنيكات وأساليب العلاج الاسري.(barker:1999.170)

ويعرف العلاج الأسري نظرياً في إطار هذه الدراسة بانه التدخل المهني المخطط والمنظم للعمل مع المشكلات الاسرية من خلال احداث تغيير إيجابي في شبكة العلاقات والتفاعلات والاتصالات بين افراد الاسرة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

١) المجتمع وعينة الدراسة:

تم عمل حصر شامل لمجتمع الدراسة حيث شمل جميع الأكاديميات اللاتي على رأس العمل والحاصلات على درجة الدكتوراه في كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض، حيث يعد هذا المجتمع المصدر الرئيس لجمع البيانات. ويشتمل على(٤٠) مفردة ممثلة لمجتمع الدراسة، خلال الفترة من ١٤٣٤/٦/١هـ الى ١٤٣٤/٧/١ه.

٢) أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استبانة بعنوان (الأدوار المهنية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية) وقد اشتملت على أربعة عناصر أساسية وهي: البيانات الأولية، الأدوار الوقائية واشتملت على(١٦عبارة)، الأدوار العلاجية واشتملت على(١٨عبارة)، وأخيرا مقترحات لتفعيل ادوارهم واشتملت (١٥عبارة)، وقد أعطيت موازين للإجابات على الاستبيان والتي اقتصرت على ثلاثة استجابات كالتالي/أوافق: ثلاث درجات، وإلى حد ما: درجتان، ولا أوافق: درجة واحدة.

٣) صدق وثبات أداة الدراسة:

– الصدق الظاهري للأداة: للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المختصين، وفي ضوء آرائهم تم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية وكانت نسبة الاتفاق (٨٥%).

– صدق الاتساق الداخلي للأداة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة ، كما تم استخدام (معادلة ألفا كرو نباخ) (Cronbach's Alpha (α) كما تم استخدام معامل التجزئة النصفية باستخدام معادلة جتمان وسيبرمان وبراون للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (١) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة ،وهو ما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١)
معامل الثبات لقياس ثبات أداة الدراسة

المعامل	محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
ألفا كرو نباخ	الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية	١٦	٠.٧٧٥٢
	الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	١٨	٠.٨٦٣٤
	المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية	١٥	٠.٨٠٤٠
	الثبات العام	٤٩	٠.٩٢٤٣
معامل جتمان	الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	النصف الأول	٠.٨٤٢١
		النصف الثاني	٠.٧٢٦٩
	الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	النصف الأول	٠.٧٧٦٨
		النصف الثاني	٠.٨٤٦٨
	المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية	النصف الأول	٠.٧٠٠٤
		النصف الثاني	٠.٨٤٢٧
معامل سبيرمان براون	الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	النصف الأول	٠.٧٥١٢
		النصف الثاني	٠.٩٠١٤
	الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	النصف الأول	٠.٨٤٧٧
		النصف الثاني	٠.٨٠٦٣
	المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية	النصف الأول	٠.٧٥٥٨
		النصف الثاني	٠.٧٩٤٦

يتضح من الجدول رقم (١) أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (٠.٩٢٤٣) من خلال معامل الفا كرو نباخ، بينما فاق بمعاملات التجزئة النصفية من خلال معادلتي جتمان وسبيرمان براون الـ (٠.٧٠) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

٤) منهج الدراسة: يستعين الباحث عادة في الدراسات الوصفية بمنهج المسح الاجتماعي، حيث إنه أحد المناهج الرئيسة التي تستخدم في البحوث الوصفية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع الاكاديميات بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن.

عرض نتائج الدراسة:

اولا: وصف مفردات عينة الدراسة:

جدول رقم (٢)

توزيع مفردات عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من ٣٠ إلى اقل من ٣٥ سنة	٩	٢٢.٥
من ٣٥ إلى اقل من ٤٠ سنة	١٥	٣٧.٥
من ٤٠ إلى اقل من ٤٥ سنة	١٥	٣٧.٥
من ٤٥ سنة فأكثر	١	٢.٥
المجموع	٤٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢) أن (١٥) من مفردات عينة الدراسة يمثلن ما نسبته ٣٧.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة أعمارهن من ٣٥ إلى اقل من ٤٠ سنة وهن الفئة الأكثر من مفردات عينة الدراسة، بينما (١٥) منهن يمثلن ما نسبته ٣٧.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة أعمارهن من ٤٠ إلى اقل من ٤٥ سنة، مقابل (٩) منهن يمثلن ما نسبته ٢٢.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة أعمارهن من ٣٠ سنة إلى اقل من ٣٥ سنة، و (١) منهن تمثل ما نسبته ٢.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة عمرها من ٤٥ سنة فأكثر.

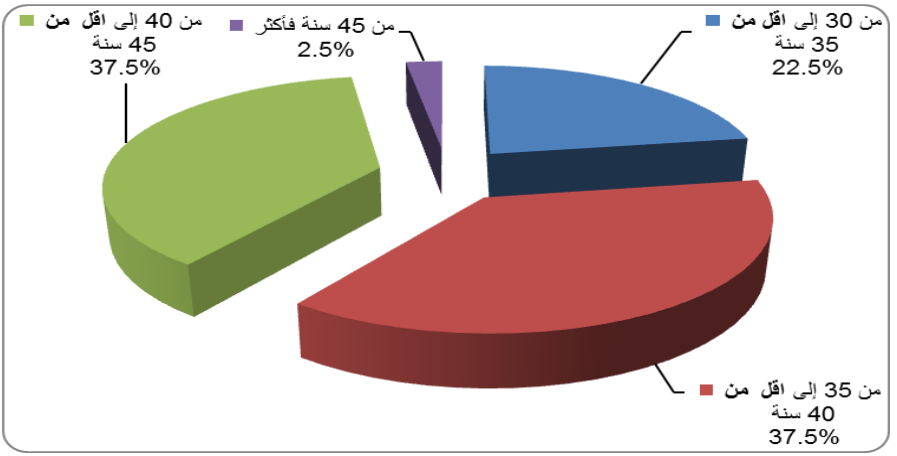

وهو ما يؤكد على ما سبق من نتائج.

جدول رقم (٣)

توزيع مفردات عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ	١	٢.٥
أستاذ مشارك	٨	٢٠.٠
أستاذ مساعد	٣١	٧٧.٥
المجموع	٤٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن (٣١) من مفردات عينة الدراسة يمثلن ما نسبته ٧٧.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة درجتهن العلمية أستاذ مساعد وهن الفئة الأكثر من مفردات عينة الدراسة، بينما (٨) منهن يمثلن ما نسبته ٢٠.٠% من إجمالي مفردات عينة الدراسة درجتهن العلمية أستاذ مشارك، و (١) منهن تمثل ما نسبته ٢.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة درجتها العلمية أستاذ.

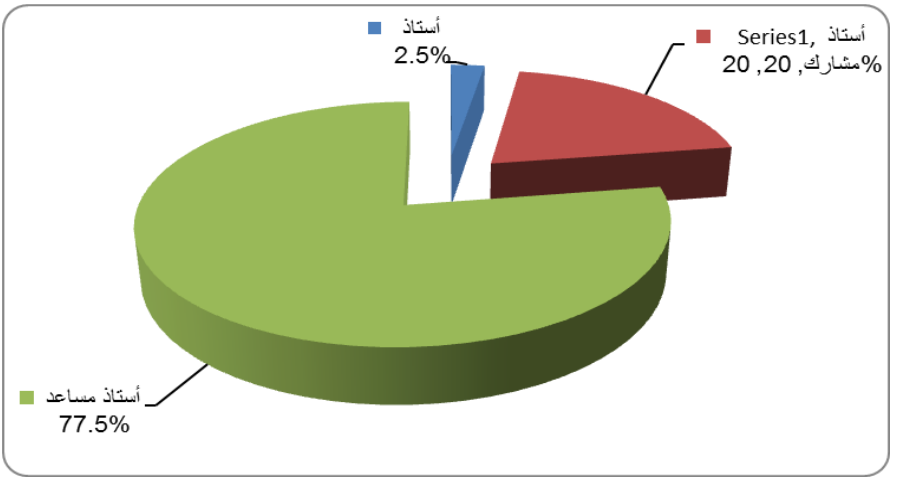

وهو ما يؤكد على ما سبق من نتائج.

جدول رقم (٤)

توزيع مفردات عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٧	١٧.٥
من ٥ إلي اقل من١٠ سنوات	٣	٧.٥
من ١٠ إلي اقل من١٥ سنة	١٢	٣٠.٠
من ١٥ إلي اقل من ٢٠ سنة	٥	١٢.٥
من ٢٠ سنة فأكثر	١٣	٣٢.٥
المجموع	٤٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٤) أن (١٣) من مفردات عينة الدراسة يمثلن ما نسبته ٣٢.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهن من ٢٠ سنة فأكثر وهن الفئة الأكثر من مفردات عينة الدراسة، بينما (١٢) منهن يمثلن ما نسبته ٣٠.٠% من إجمالي مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهن من ١٠ إلى اقل من ١٥ سنة، مقابل (٧) منهن يمثلن ما نسبته ١٧.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهن أقل من ٥ سنوات، و (٥) منهن يمثلن ما نسبته ١٢.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهن من ١٥ إلى اقل من ٢٠ سنة، و (٣) منهن يمثلن ما نسبته ٧.٥% من إجمالي مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهن من ٥ إلى ١٠ سنوات .

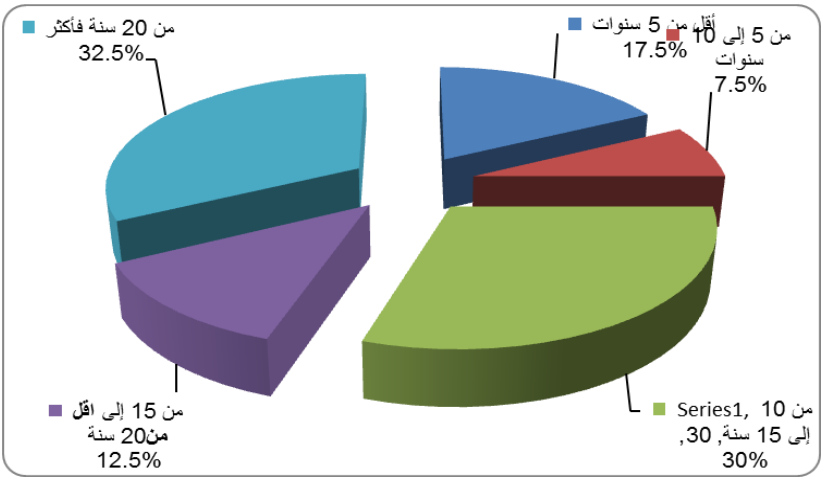

وهو ما يؤكد على ما سبق من نتائج.

ثانياً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها:

التساؤل الاول: " ما الأدوار المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية "؟

اولا: ما الادوار الوقائية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية؟

للتعرف على الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور الادوار الوقائية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		النسبة %	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق				
١١	الاستعانة برأي الخبراء في كيفية مواجهة المشكلات الأسرية في وحدة الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية	ك	٣٨	٢	-	٢.٩٥	٠.٢٢	98.33	١
		%	٩٥.٠	٥.٠	-				
١٩	تزويد الجهات المختصة بالبيانات والمعلومات عن طبيعة المشكلات الأسرية ودور الخدمة الاجتماعية حيالها	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	96.0	٢
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-				
٢	التوجيه والإرشاد بغرض الحد من المشكلات الأسرية قبل الوصول للقضاة	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	96.0	٣
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-				
٦	تسهيل إنهاء إجراءات النزاع قبل أن تصبح قضية	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٧	٠.٣٣	95.67	٤
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-				
١٧	إجراء البحوث الميدانية في مجال الخدمة الاجتماعية والتي تهتم بالقضايا الأسرية	ك	٣٤	٦	-	٢.٨٥	٠.٣٦	95.0	٥
		%	٨٥.٠	١٥.٠	-				
٥	التواصل مع الجهات الحكومية والأهلية بهدف تطوير العمل الاجتماعي في المحاكم	ك	٣٤	٦	-	٢.٨٥	٠.٣٦	95.0	٦
		%	٨٥.٠	١٥.٠	-				
١٣	رصد الأسباب التي تمنع الاستفادة من الخدمات التي يقدمها	ك	٣٣	٧	-	٢.٨٣	٠.٣٨	94.33	٧

	المجتمع في مجال الأسرة	%	٨٢.٥	١٧.٥	-			
١٠	تنفيذ برامج إرشادية في وقاية المجتمع من الآثار السلبية للمشكلات الأسرية	ك	٣٣	٧	-	٢.٨٣	٠.٣٨	94.33	٨
		%	٨٢.٥	١٧.٥	-			
١٨	حث الجهات المعنية بالتوسع في إقامة المشروعات التي تخدم الأسرة المتقاضية	ك	٣٢	٨	-	٢.٨٠	٠.٤١	93.33	٩
		%	٨٠.٠	٢٠.٠	-			
٧	المساهمة في نشر ثقافة العلاقات الزوجية الناجحة للحد من المشكلات الأسرية	ك	٣٢	٨	-	٢.٨٠	٠.٤١	93.33	١٠
		%	٨٠.٠	٢٠.٠	-			
٣	إبراز دور الخدمة الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام في تحجيم القضايا والمشكلات الأسرية	ك	٣٢	٨	-	٢.٨٠	٠.٤١	93.33	١١
		%	٨٠.٠	٢٠.٠	-			
٤	إعداد التقارير الإحصائية الشهرية والسنوية لتوضيح حجم المشكلات الأسرية	ك	٣١	٩	-	٢.٧٨	٠.٤٢	92.67	١٢
		%	٧٧.٥	٢٢.٥	-			
٢٠	حث المقبلين على الزواج بالالتحاق بالبرامج التي تنظمها الخدمة الاجتماعية عن العلاقات الزوجية	ك	٣٢	٧	١	٢.٧٨	٠.٤٨	92.67	١٣
		%	٨٠.٠	١٧.٥	٢.٥			
١	مساعدة القضاة على تفهم أسباب المشكلات واقتراح الحلول الملائمة	ك	٣١	٨	١	٢.٧٥	٠.٤٩	91.67	١٤
		%	٧٧.٥	٢٠.٠	٢.٥			
١٦	التعاون مع المنظمات المحلية والعالمية التي تعمل في ميادين الخدمة الاجتماعية من أجل حماية الأسرة وعلاج	ك	٢٩	١١	-	٢.٧٢	٠.٤٥	90.67	١٥
		%	٧٢.٥	٢٧.٥	-			

	مشكلاتها							
١٥	الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في كيفية مواجهة المشكلات الأسرية واختيار ما يناسب البيئة المحلية منها	ك	٢٨	١٢	-	٢.٧٠	٠.٤٦	90.0	١٦
		%	٧٠.٠	٣٠.٠	-				
المتوسط العام						٢.٨٢	٠.١٩	٩٤.٠	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن مفردات عينة الدراسة موافقات على الأدوار الوقائية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية بمتوسط (٢.٨٢ من ٣.٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار "اوافق " على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة مفردات عينة الدراسة على الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية ما بين (٢.٧٠ إلى ٢.٩٥) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي والتي تشير إلى (اوافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة مفردات عينة الدراسة على الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية حيث يتضح من النتائج أن مفردات عينة الدراسة موافقات على ستة عشرة من الادوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (١١ ، ١٩ ، ٢ ، ٦ ، ١٧) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (١١) وهي" الاستعانة برأي الخبراء في كيفية مواجهة المشكلات الأسرية في وحدة الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٥ من ٣).
٢. جاءت العبارة رقم (١٩) وهي" تزويد الجهات المختصة بالبيانات والمعلومات عن طبيعة المشكلات الأسرية ودور الخدمة الاجتماعية حيالها " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٨ من ٣).
٣. جاءت العبارة رقم (٢) وهي" التوجيه والإرشاد بغرض الحد من المشكلات الأسرية قبل الوصول للقضاة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٨ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (٦) وهي" تسهيل إنهاء إجراءات النزاع قبل أن تصبح قضية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٧ من ٣).
٥. جاءت العبارة رقم (١٧) وهي" إجراء البحوث الميدانية في مجال الخدمة الاجتماعية والتي تهتم بالقضايا الأسرية " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٥ من ٣).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية

تتمثل في الاستعانة برأي الخبراء في كيفية مواجهة المشكلات الأسرية في وحدة الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية وتفسر هذه النتيجة بأن التعامل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية يحتاج إلى دراية ومعرفة كافية بطبيعة هذه المشكلات وكيفية التعامل معها ولذلك نجد أن أبرز الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية تتمثل في الاستعانة برأي الخبراء في كيفية مواجهة المشكلات الأسرية في وحدة الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية ،ويتفق ذلك مع دراسة (داود٢٠٠٤م)والتي أكدت على أن يشتمل الدور المهني للأخصائي الاجتماعي بمحكمة الاسرة على تقديم البيانات و المعلومات واستخدام وسائل الاعلام المختلفة في توعية المجتمع كأحد الأدوار الوقائية التي تساعد في التوعية للحد من المشكلات الاسرية بالمجتمع.

ثانياً: ما الادوار العلاجية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية:

للتعرف على الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور الادوار العلاجية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
		النسبة %	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق				
١	دراسة الحالات التي ترد لوحدة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية	ك	٣٩	١	-	٢.٩٨	٠.١٦	99.33	١
		%	٩٧.٥	٢.٥	-				
١٨	تزويد أفراد الأسرة بالمعلومات والخبرات والمهارات التي تساعد في مواجهة مشكلاتهم	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٣	٠.٢٧	97.67	٢
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
١٤	إجراء المقابلات الفردية والمشتركة والاسرية مع أطراف النزاع الأسري لفهم جوانب الموقف	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٣	٠.٢٧	97.67	٣
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
٧	تبصير الزوجين بجوانب النزاع وما سيترتب على استمراره من آثار سلبية على العلاقة الزوجية	ك	٣٦	٤	-	٢.٩٠	٠.٦٠	96.67	٤
		%	٩٠.٠	١٠.٠	-				
٩	تطبيق خطوات التدخل المهني في الأزمات الأسرية	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	96.0	٥
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-				

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
		النسبة %	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق				
١٧	تقديم الإرشاد والتوجيه والاستشارات للأسرة لمواجهة مشكلاتها وتسوية المنازعات	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	96.0	٦
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-				
١٥	تحويل بعض الحالات للجهات ذات العلاقة بالمشكلة للاستفادة منها	ك	٣٤	٦	-	٢.٨٥	٠.٣٦	95.0	٧
		%	٨٥.٠	١٥.٠	-				
٢	تقدير الاحتياجات الفعلية لأفراد الأسرة ومدى مناسبة الخدمات الاجتماعية لمواجهتها	ك	٣٤	٦	-	٢.٨٥	٠.٣٦	95.0	٨
		%	٨٥.٠	١٥.٠	-				
٥	توجيه وإرشاد العملاء للاستفادة من الخدمات البيئية لمواجهة مشكلاتهم	ك	٣٤	٦	-	٢.٨٥	٠.٣٦	95.0	٩
		%	٨٥.٠	١٥.٠	-				
٨	اقتراح الحلول المناسبة لمشكلات العلاقة الأسرية تجنباً لمزيد من التدهور	ك	٣٤	٦	-	٢.٨٥	٠.٣٦	95.0	١٠
		%	٨٥.٠	١٥.٠	-				
١٢	استثمار إمكانات وجهود المحيطين بالأسرة كمناطق قوة للتأثير في حالات النزاع الأسري	ك	٣٣	٧	-	٢.٨٣	٠.٣٨	94.33	١١
		%	٨٢.٥	١٧.٥	-				
١١	دعم العلاقات بين أفراد الأسرة وخاصة بين أطراف النزاع الأسري	ك	٣٣	٧	-	٢.٨٣	٠.٣٨	94.33	١٢
		%	٨٢.٥	١٧.٥	-				

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
		النسبة %	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق				
٤	القيام بدور الوساطة بين القاضي والأسرة لتوضيح الرؤيا	ك	٣٣	٧	-	٢.٨٣	٠.٣٨	94.33	١٣
		%	٨٢.٥	١٧.٥	-				
٣	تتبع الأخصائي الاجتماعي للحالات التي تم العمل معها منعاً لانتكاسها	ك	٣٣	٧	-	٢.٨٣	٠.٣٨	94.33	١٤
		%	٨٢.٥	١٧.٥	-				
١٦	تطبيق نتائج البحوث والدراسات في العمل مع المشكلات الأسرية	ك	٣٢	٨	-	٢.٨٠	٠.٤١	93.33	١٥
		%	٨٠.٠	٢٠.٠	-				
١٩	الدفاع عن مصالح أفراد الأسرة	ك	٣٢	٧	١	٢.٧٨	٠.٤٨	92.67	١٦
		%	٨٠.٠	١٧.٥	٢.٥				
١٠	المساهمة في تعديل اتجاهات الأفراد المحيطين بالأسرة من أجل التخفيف من الضغوط الخارجية على الزوجين	ك	٢٩	١١	-	٢.٧٣	٠.٤٥	٩١.٠	١٧
		%	٧٢.٥	٢٧.٥	-				
٦	القيام بالزيارات الميدانية لأصحاب القضايا الأسرية للتعرف على مشكلاتهم	ك	٣٠	٩	١	٢.٧٢	٠.٥١	90.67	١٨
		%	٧٥.٠	٢٢.٥	٢.٥				

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
		النسبة %	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق				
المتوسط العام						٢.٨٤	٠.٢٠	94.67	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن مفردات عينة الدراسة موافقات على الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية بمتوسط (٢.٨٤ من ٣.٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار "أوافق " على أداة الدراسة.

يتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة مفردات عينة الدراسة على الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية ما بين (٢.٧٢ إلى ٢.٩٨) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي والتي تشير إلى (اوافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة مفردات عينة الدراسة على الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية حيث يتضح من النتائج أن مفردات عينة الدراسة موافقات على ثمانية عشرة من الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (١ ، ١٨ ، ١٤ ، ٧ ، ٩) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (١) وهي" دراسة الحالات التي ترد لوحدة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٨ من ٣).
٢. جاءت العبارة رقم (١٨) وهي" تزويد أفراد الأسرة بالمعلومات والخبرات والمهارات التي تساعد في مواجهة مشكلاتهم " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٣ من ٣).
٣. جاءت العبارة رقم (١٤) وهي" إجراء المقابلات الفردية والمشتركة والاسرية مع أطراف النزاع الأسري لفهم جوانب الموقف " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٣ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (٧) وهي" تبصير الزوجين بجوانب النزاع وما سيترتب على استمراره من آثار سلبية على العلاقة الزوجية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٠ من ٣).
٥. جاءت العبارة رقم (٩) وهي" تطبيق خطوات التدخل المهني في الأزمات الأسرية " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٨٨ من ٣).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية

تتمثل في دراسة الحالات التي ترد لوحدة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية وتفسر هذه النتيجة بأن الحالات التي ترد لوحدة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية تتميز بتنوع مشكلاتها الأمر الذي يتطلب التعامل مع كل حالة منها بطريقة محددة ولذلك نجد أن أبرز الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية تتمثل في دراسة الحالات التي ترد لوحدة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، ويتفق ذلك مع دراسة(داود٢٠٠٤) التي اكدت على أهمية استخدام المداخل النظرية ومنها العلاج الاسري عند العمل مع المشكلات الاسرية بالمحاكم الشرعية كما أكدت على أهمية التركيز على دراسة البيئة الاجتماعية والثقافية للزوجين ودراسة طبيعة العلاقات الاسرية الخاصة بين الزوجين من خلال المقابلات بأنواعها ،ودراسة(موسى٢٠٠٦م) التي اكدت على الدور العلاجي الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي في مواجهة المشكلات الاسرية وأهمها تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع واستثمار نقاط الاتفاق بينهما ،كما أوضحت دراسة (شحاته٢٠٠٧م) أهمية ممارسة الاخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة كما أكدت على ضرورة إثراء جانبها النظري للعمل مع حالات المنازعات الاسرية ،ودراسة (الدهيمان٢٠٠٩م)التي أكدت نتائجها على أن مدخل العلاج الاسري من أولى المداخل النظرية للأخصائي الاجتماعي عند الإصلاح بين الزوجين حيث يقوم بدراسة النزاع الاسري من جميع جوانبه وابعاده المختلفة.

التساؤل الثاني:" ما المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية "؟

للتعرف على المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

استجابات مفردات عينة الدراسة على عبارات محور المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
		النسبة %	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق				
٢	توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته	ك	٣٩	١	-	٢.٩٨	٠.١٦	99.33	١
		%	٩٧.٥	٢.٥	-				
١	التحديد الدقيق لتوصيف دور الأخصائي الاجتماعي في المحاكم الشرعية بما يؤدي إلى عدم تداخل الأدوار	ك	٣٩	١	-	٢.٩٨	٠.١٦	99.33	٢
		%	٩٧.٥	٢.٥	-				
١٦	تفعيل برامج الخدمة الاجتماعية في مجال العقوبات البديلة من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية	ك	٣٨	٢	-	٢.٩٥	٠.٢٢	98.33	٣
		%	٩٥.٠	٥.٠	-				
١٣	توثيق أواصر التعاون ما بين القضاء في المحاكم الشرعية والأساتذة والممارسين	ك	٣٨	٢	-	٢.٩٥	٠.٢٢	98.33	٤
		%	٩٥.٠	٥.٠	-				

	المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من خلال الورش التدريبية وحلقات النقاش العلمية								
١٢	تدريب وتأهيل الخرجين من الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٣	٠.٢٧	97.67	٥
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
٩	تضمين مقررات منهجية في مجال التعريف بالدور المهني للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٣	٠.٢٧	97.67	٦
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
٨	حث أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية لتبني إنشاء دبلوم تأهيلي للأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٣	٠.٢٧	97.67	٧
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
١٠	تعزيز الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية بالتعاون مع وزارة العدل	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٢	٠.٢٧	97.33	٨
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
٤	تعريف الأخصائي الاجتماعي باللوائح المنظمة للعمل بالمحاكم الشرعية	ك	٣٧	٣	-	٢.٩٢	٠.٢٧	97.33	٩
		%	٩٢.٥	٧.٥	-				
٥	الدقة في اختيار الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية	ك	٣٦	٤	-	٢.٩٠	٠.٣٠	96.67	١٠
		%	٩٠.٠	١٠.٠	-				
١٤	تحديد الآليات والإجراءات التي تكفل عدم التدخل	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	٩٦.٠	١١

	في المهام والاختصاصات مستقبلاً ما بين القضاء والأخصائيين الاجتماعيين	%	٨٧.٥	١٢.٥	-					
١٥	رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بالمشكلات الأسرية من خلال وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والانترنت	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	٩٦.٠	١٢	
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-					
١١	العمل مع أقسام الخدمة الاجتماعية وأقسام الدراسات الاجتماعية لتبني الطلاب والطالبات المتميزين من حيث الاستعداد الشخصي والتأهيل العلمي للعمل على إتاحة الفرصة لهم للتوظيف لاحقاً	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	٩٦.٠	١٣	
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-					
٣	أن يكون عدد القضايا المسندة للأخصائي الاجتماعي متناسبة مع عدد الأخصائيين بالوحدة	ك	٣٥	٥	-	٢.٨٨	٠.٣٣	٩٦.٠	١٤	
		%	٨٧.٥	١٢.٥	-					
٧	إقامة برامج تدريبية للقضاء في مجال الخدمة الاجتماعية للتعريف بالأبعاد الاجتماعية للقضايا الاجتماعية والأسرية	ك	٣٢	٧	١	٢.٧٨	٠.٤٨	92.67	١٥	
		%	٨٠.٠	١٧.٥	٢.٥					
المتوسط العام						٢.٩١	٠.١٥	٩٧.٠		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن مفردات عينة الدراسة موافقات على المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية بمتوسط (٢.٩١ من ٣.٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢.٣٥ إلى ٣.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار "اوافق " على أداة الدراسة.
يتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة مفردات عينة الدراسة على المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية ما بين (٢.٧٨ إلى ٢.٩٨) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي والتي تشير إلى (اوافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة مفردات عينة الدراسة على المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية حيث يتضح من النتائج أن مفردات عينة الدراسة موافقات على خمسة عشرة من المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (٢ ، ١ ، ١٦ ، ١٣ ، ١٢) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة مفردات عينة الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٢) وهي" توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٨ من ٣).
٢. جاءت العبارة رقم (١) وهي" التحديد الدقيق لتوصيف دور الأخصائي الاجتماعي في المحاكم الشرعية بما يؤدي إلى عدم تداخل الأدوار " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٨ من ٣).
٣. جاءت العبارة رقم (١٦) وهي" تفعيل برامج الخدمة الاجتماعية في مجال العقوبات البديلة من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٥ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (١٣) وهي" توثيق أواصر التعاون ما بين القضاء في المحاكم الشرعية والأساتذة والممارسين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من خلال الورش التدريبية وحلقات النقاش العلمية " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٥ من ٣).
٥. جاءت العبارة رقم (١٢) وهي" تدريب وتأهيل الخرجين من الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة مفردات عينة الدراسة عليها بمتوسط (٢.٩٣ من ٣).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أبرز المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية تتمثل في توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته وتفسر هذه النتيجة بأن توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته يعرف أطراف النزاع بدور الأخصائي الاجتماعي الأمر الذي يعزز من تعاونهم معه ولذلك نجد أن أبرز المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية تتمثل في توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته.

التساؤل الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات مفردات عينة الدراسة باختلاف متغيرات الدراسة؟:

١. الفروق باختلاف متغير العمر:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر استخدمت الباحثة " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

- **تم دمج الفئات (من ٤٠ إلى ٤٥ سنة) (من ٤٥ سنة فأكبر) في فئة واحدة لقلة التكرارات**

جدول رقم (٨)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في

إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف العمر

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	بين المجموعات	0.039	2	0.019	٠.٥٢٩	٠.٥٩٤
	داخل المجموعات	1.359	37	0.037		
	المجموع	١.٣٩٨	٣٩			
الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	بين المجموعات	0.058	2	٠.٠٢٩	٠.٦٩٨	٠.٥٠٤
	داخل المجموعات	1.542	37	0.042		
	المجموع	١.٦٠٠	٣٩			
المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية	بين المجموعات	0.022	2	0.011	٠.٤٦٤	٠.٦٣٢
	داخل المجموعات	٠.863	37	0.023		
	المجموع	٠.٨٨٥	٣٩			

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ فأقل في اتجاهات مفردات عينة الدراسة حول (الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية) باختلاف متغير العمر.

٢. الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية استخدمت الباحثة اختبار " ت: Independent Sample T-test " وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

- **تم دمج الفئات (أستاذ) (أستاذ مشارك) في فئة واحدة لقلة التكرارات**

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار " ت: Independent Sample T-test " للفروق في متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية

المحاور	الدرجة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	أستاذ مشارك، أستاذ	٩	٢.٧٨	٠.٢٧	-٠.٥٥١	٠.٥٨٥
	أستاذ مساعد	٣١	٢.٨٢	٠.١٦		
الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	أستاذ مشارك، أستاذ	٩	٢.٧٨	٠.٣١	-٠.٧١٨	٠.٤٩١
	أستاذ مساعد	٣١	٢.٨٦	٠.١٦		
المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية	أستاذ مشارك، أستاذ	٩	٢.٩٥	٠.١١	٠.٨٦٠	٠.٣٩٥
	أستاذ مساعد	٣١	٢.٩٠	٠.١٦		

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ فأقل في اتجاهات مفردات عينة الدراسة حول (الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

٣. الفروق باختلاف متغير سنوات الخبرة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة استخدمت الباحثة " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في

إجابات مفردات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	بين المجموعات	0.069	4	0.017	٠.٤٥٦	٠.٧٦٧
	داخل المجموعات	1.329	35	0.038		
	المجموع	١.٣٩٨	٣٩			
الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية	بين المجموعات	0.064	4	٠.٠١٦	٠.٣٦٥	٠.٨٣٢
	داخل المجموعات	1.536	35	0.044		
	المجموع	١.٦٠٠	٣٩			
المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية	بين المجموعات	٠.174	4	0.043	٢.١٤٠	٠.٠٩٦
	داخل المجموعات	٠.711	35	0.020		
	المجموع	٠.٨٨٥	٣٩			

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ فأقل في اتجاهات مفردات عينة الدراسة حول (الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم

الشرعية، الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية) باختلاف متغير سنوات الخبرة.

<u>الاستنتاجات وتوصيات الدراسة</u>: من خلال ما تم عرضه سابقاً من إطار نظري واجراءات منهجية أمكن الوصول الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً: استنتاجات الدراسة:

&<u>الاستنتاج الأول</u>: يتضح من عرض وتحليل النتائج السابقة وجود ستة عشرة من الأدوار الوقائية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية أبرزها تتمثل في:

- **الاستعانة برأي الخبراء في كيفية مواجهة المشكلات الأسرية في وحدة الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية.**
- **تزويد الجهات المختصة بالبيانات والمعلومات عن طبيعة المشكلات الأسرية ودور الخدمة الاجتماعية حيالها.**
- **التوجيه والإرشاد بغرض الحد من المشكلات الأسرية قبل الوصول للقضاة.**
- **تسهيل إنهاء إجراءات النزاع قبل أن تصبح قضية.**
- **إجراء البحوث الميدانية في مجال الخدمة الاجتماعية والتي تهتم بالقضايا الأسرية.**

&<u>الاستنتاج الثاني</u>: يتضح من عرض وتحليل النتائج السابقة وجود ثمانية عشرة من الادوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الاسرية في المحاكم الشرعية أبرزها تتمثل في:

- **دراسة الحالات التي ترد لوحدة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية.**
- **تزويد أفراد الأسرة بالمعلومات والخبرات والمهارات التي تساعد في مواجهة مشكلاتهم.**
- **إجراء المقابلات الفردية والمشتركة والاسرية مع أطراف النزاع الأسري لفهم جوانب الموقف.**
- **تبصير الزوجين بجوانب النزاع وما سيترتب على استمراره من آثار سلبية على العلاقة الزوجية.**
- **تطبيق خطوات التدخل المهني في الأزمات الأسرية.**

&<u>الاستنتاج الثالث</u>: يتضح من عرض وتحليل النتائج السابقة وجود مفردات عينة الدراسة موافقات على خمسة عشرة من المقترحات لتفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية أبرزها تتمثل في:

- **توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته.**

- **التحديد الدقيق لتوصيف دور الأخصائي الاجتماعي في المحاكم الشرعية بما يؤدي إلى عدم تداخل الأدوار.**
- **تفعيل برامج الخدمة الاجتماعية في مجال العقوبات البديلة من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية.**
- **توثيق أواصر التعاون ما بين القضاء في المحاكم الشرعية والأساتذة والممارسين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من خلال الورش التدريبية وحلقات النقاش العلمية.**
- **تدريب وتأهيل الخرجين من الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية.**

&الاستنتاج الرابع: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ فأقل في اتجاهات مفردات عينة الدراسة حول (الأدوار الوقائية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، الأدوار العلاجية المقترحة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع المشكلات الأسرية في المحاكم الشرعية، المقترحات لتفعيل ادوار الأخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية) باختلاف متغير العمر ومتغير الدرجة العلمية ومتغير سنوات الخبرة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

- **العمل على كل ما يسهم في تفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية.**
- **البحث في العوامل التي تحد من تفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية ووضع الحلول المناسبة لها.**
- **العمل على توضيح دور الأخصائي الاجتماعي مع أطراف النزاع وأهميته.**
- **العمل على التحديد الدقيق لتوصيف دور الأخصائي الاجتماعي في المحاكم الشرعية بما يؤدي إلى عدم تداخل الأدوار.**
- **العمل على تفعيل برامج الخدمة الاجتماعية في مجال العقوبات البديلة من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية.**
- **الاهتمام بتوثيق أواصر التعاون ما بين القضاء في المحاكم الشرعية والأساتذة والممارسين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من خلال الورش التدريبية وحلقات النقاش العلمية.**
- **الاهتمام بتدريب وتأهيل الخرجين من الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية.**
- **القيام بالمزيد من الدراسات المستقبلية حول سبل تفعيل ادوار الاخصائيين الاجتماعيين بالمحاكم الشرعية.**
- **ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية.**

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد، ناهد (٢٠٠٥م). تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في محكمة الأسرة، المنارة، القاهرة، عن: ألبنا (٢٠٠٩م).

٢. استنبولي، ابتسام عبد القادر(١٩٩٥م). تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في التوازن الأسري، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

٣. الخرجي، خالد عبد العزيز(٢٠٠٧م)." جدوى استحداث وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية في المحاكم الشرعية السعودية من وجهة نظر القضاة "، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية.

٤. البسيوني، عبد الله (٢٠٠٥). الأبعاد الاجتماعية لقانون الأحوال الشخصية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ (محكمة الأسرة).

٥. البكري، واصف عبد الوهاب (٢٠٠٧م). سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، أعمال المؤتمر القضائي الشرعي الأول عمان – المملكة الأردنية الهاشمية.

٦. الجعفراوي، أسماء محمد إبراهيم (٢٠٠٣). نحو برنامج تدريبي لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية. رسالة ماجستير، جامعة الفيوم مصر.

٧. الجهني، عبد العزيز حمدي أحمد (٢٠٠٧م). الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.

٨. شحاتة، فوزي محمد الهادي منصور (٢٠٠٧م). مستوى ممارسة الأخصائي الاجتماعي لعملية الوساطة في تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان العدد الثاني والعشرين ابريل .٢٠٠٧

١٠-الحنطي، نوال عبد الله (١٩٩٨م) مشكلات التوافق الزواجي لدى الأسرة السعودية خلال السنوات الخمس الأولى للزواج في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

١١-الحولي، ماهر حامد، وسالم عبد الله أبو مخدة (٢٠٠٧م). دور المحاكم الشرعية في قطاع غزة في الحد من الطلاق، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص٢٦٧، ٢٠٠٧م.

١٢-الخطيب، سلوى (١٩٩٢م). الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي. دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض، الرياض: مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس.

١٣-داود، عماد حمدي (٢٠٠٤). تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي بمحكمة الأسرة. دراسة ميدانية، دمنهور: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
١٤-الدهيمان، مصبوبة سعد (٢٠٠٩). المساهمة المهنية للخدمة الاجتماعية في إصلاح ذات البين بمحكمة الضمان والأنكحة من وجهة نظر المتخصصين الأكاديميين. رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
١٥-رشوان، عبد المنصف حسن(٢٠١٠). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال السلوكي الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
١٦-الرومي، علي عبد الرحمن والصائغ، عبد الله عبد العزيز (٢٠٠٤). الزواج في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
١٧-سالم، إسماعيل مصطفى (١٩٩٧). استخدام العلاج الاسري في خدمة الفرد في مواجهة الاستجابات الوالدية السالبة للإعاقة العقلية للطفل، القاهرة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
١٨-السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٩). الخدمة الاجتماعية أسس النظرية والممارسة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
١٩-السروجي، طلعت مصطفى وماهر أبو المعاطي(٢٠٠٩). ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
٢٠-سليمان، حسين حسن (٢٠١١). ورقة عمل بعنوان برامج الخدمة الاجتماعية في مجال القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية. الرياض: ملتقى دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية.
٢١-شلبي، ثروت محمد محمد (١٩٨٧). الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي. جامعة الزقازيق.
٢٢-الشهري، أسماء جازع(٢٠٠٩م). دور الخدمة الاجتماعية في حل المشكلات الاسرية في المحاكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
٢٣-العامر، عثمان بن صالح بن عبد المحسن (٢٠٠٠م). معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة (مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة الخامسة عشر، العدد: ١٧).
٢٤-العبد الجبار جواهر (١٩٨٩م). أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
٢٥-عبد الغفار، احسان زكي (٢٠٠٠). الاتجاهات الحديثة في خدمة الفرد، القاهرة: الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٦-عبد السلام، هناء فايز(٢٠٠٤م). استخدام أساليب العلاج الاسري في مواجهة مشكلات العلاقات الاسرية للإناث من أطفال الشوارع في المؤسسات الإيوائية، القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر.
٢٧-العقيل، سليمان عبد الله (٢٠٠٤م). ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. الرياض، وزارة الشؤون الاجتماعية.
٢٨-الفيصل، عبد الله عبد الرحمن (١٩٩٠م). بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الملك سعود.
٢٩-القعيب، سعد بن مسفر (٢٠٠١). سياسة الرعاية الاجتماعية والتكنيكات المهنية لتحقيق أهدافها الأطر النظرية وواقع الممارسة. المملكة العربية السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع.
٣٠-موسى، عبد الفتاح تركي (٢٠٠٦). دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة في مواجهة المشكلات المتعلقة بالطلاق. دراسة ميدانية، قنا: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
٣١-الهزاني نوره بنت عبد الله (١٩٨٦م). العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة. دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
٣٢-Barker Robert، (1999). The Social work dictionary .4th Ed Washington DC, NASW press.
٣٣-www.social-team.com
٣٤-Zastrow Charles، (1981). The practices of social work (N.Y, the dorsy press).
٣٥-Zastrow Charles، (2000). Introduction to social welfare (Belmont, Wadsworth publishing company).

مراجع تم الرجوع إليها ولم تستخدم في متن التقرير العلمي الحالي:

- القصير، عبد الرحمن (٢٠١١م). تصور مقترح لممارسة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، الرياض، دار الزهراء.
- الفوزان، عبد الله محمد (٢٠١١). ورقة عمل بعنوان العمل الاجتماعي في المحاكم العدلية. الرياض: ملتقى دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية.
- الخرجي، خالد (٢٠٠٨). مدى جدوى استحداث وحدة للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

- **رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (٢٠١٠). المشكلات الاجتماعية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.**
- **المغلوث، فهد حمد (١٩٩٩). العلاج الأسري، أساسياته-نماذجه-تطبيقاته. الرياض: المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الاجتماعية.**